تقديم مركز نهوض للدراسات والنشر

يُعبِّر شعار اللائكية/العلمانية عن أحد أهم الإشكالات الفكرية والسياسية المطروحة بقوة داخل واقعنا الثقافي والسياسي المعاصر. والموقف الشائع سواء عند بعض المدافعين عن العلمنة أو عند بعض المناهضين لها، هو النظر إلى دلالتها كإيديولوجية جذرية قائمة على فصل الدين عن الحياة؛ أي: إن ماهية العلمانية تتجاوز المستوى الإجرائي الشكلي، الذي يتمثل في تنظيم المجال السياسي، لتصير فكرة شاملة ومشروعًا يحدد «رؤية إلى العالم» بكل ما يحمله الاصطلاح من بُعد عقدي وفلسفي شامل.

ولا شك أن الناظرين إلى العلمانية بهذه النظرة الكلية الشمولية، سيجدون في بعض مرجعياتها ما يسند رؤيتهم وموقفهم؛ بل حتى بدءًا من لحظة ظهور المصطلح في السياق الأوروبي يمكن أن نجد العلمانية تُقدم بهذه الجذرية والشمول في التصور. إذ معلوم أن جورج هوليوك الذي كان أول من سكَّ لفظ «العلمانية»، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر، وبالضبط سنة ١٨٥١م، لَخَّص محدداتها في: «العلم كدليل حقيقي للإنسان، والقيم كمصدر دنيوي وأرضي لاديني، والبرهان المنطقي كسلطة وحيدة، وحرية الفكر والرأي كأساس للعيش».

وواضح في هذا التعريف الطابع الأيديولوجي الشمولي للفكرة العلمانية. وهذا الشمول في الطرح يختزل مجموعة من التراكمات الثقافية التي شهدها سياق التاريخ الأوروبي، الذي قامت حداثته على أساس الصراع مع السلطة الدينية. فالعلمانية لم تكن مجرد فكرة طارئة أو نتاج حدس انبجس فجأة في ذهن فيلسوف؛ بل إن سَكَّ جورج هوليوك لِلَّفظ، كان وصفًا لظاهرة ثقافية ومجتمعية كانت آخذةً في الهيمنة على بنيات المجتمع. لكنها

ظاهرة اختُلِف في تصور مدلولها اختلافًا شديدًا داخل السياق الأوروبي، مما أنتج علمانيات مختلفة، انتهت في كثير من نماذجها إلى تقليص دلالتها إلى فكرة حياد الدولة أمام مسائل الاعتقاد والتدين.

وهكذا أنتجت التحولات التي طرأت على تصور المفهوم نظريات علمانية متباينة منها ما هو جذري في رفضه للدين ورموزه، ومنها ما ينظر إلى العلمانية كتأطير لمجال سياسي على نحو محايد أمام الظواهر الدينية. ولهذا فالاقتصار على حصر دلالة المفهوم في تلك الرؤية الجذرية التي ترى العلمانية نفيًا للدين، أو فصلًا للحياة عنه، ليس موقفًا حصيفًا؛ بل هي؛ كغالبية المفاهيم السياسية، تعرضت لتطورات دلالية عديدة، ولم تعد عند كثير من منظريها الغربيين رؤية إيديولوجية كلية؛ بل صارت أقرب ما تكون إلى تقنية للحد من هيمنة السلطة السياسية، بما يسمح للدين بالحضور ليس فقط في مجال الشعور بل حتى في المجال المجتمعي.

وشبيه بهذا إلى حدٍّ ما، ذلك التطور الذي شهده المفهوم في سياقنا العربي الإسلامي، حيث إذا نظرنا إلى الكتابات الإسلامية التي انتشرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين سنلاحظ أنها ـ دون تنسيق مسبق ـ كانت متفقة مع الكتابات الماركسية والكتابات العلمانية الجذرية التي تنظر إلى العلمنة بوصفها فصلًا للدِّين عن الحياة. لكن إذا نظرنا اليوم إلى بعض التجارب السياسية للتيارات الإسلامية، سنلاحظ أن النظرة بدأ يطرأ عليها تغيير عميق، فلم تعد العلمانية تقدم بذلك المدلول الشمولي؛ بل فقط بوصفها فصلًا للسياسة عن الدين. وقد كان الأستاذ عبد الوهاب المسيري رَحِمَهُ اللَّهُ واعيًا بهذا التمايز في دلالة العلمانية، فاقترح مصطلحين هما: «العلمانية الشاملة» و«العلمانية الجزئية».

لكن هذا لا يعني أن التصور الإيديولوجي للعلمانية كنفي للدين، لم يعد له وجود؛ بل في العالم العربي، كما في السياق الغربي، ما زال لهذا التصور صيت وتداول، إلى درجة اختزال دلالتها في نفي الدين عن الحياة بمدلولها الشامل.

واختيار «مركز نهوض للدراسات والنشر» ترجمة كتاب («العلمانية المزيفة») للمؤرخ وعالم الاجتماع الفرنسي جون بوبيرو، هو إطلالة على

جدل من نوع آخر، دائر في الواقع الأوروبي. والمؤلف هو أحد أكبر المتخصصين في إشكالية العلمانية في الغرب. حيث جعل من هذه الإشكالية مشروعه العلمي، حتى إنه أسس عام ١٩٩١م «كرسي تاريخ وسوسيولوجيا العلمانية» في «المدرسة التطبيقية للدراسات العليا» École pratique des hautes études بباريس.

إن الحافز الذي حرَّك بوبيرو إلى نشر هذا الكتاب هو أن ثمة «علمانية جديدة» أخذت تبرز وتتمدد في المجتمعات الأوروبية، يرفع لواءها التيار اليميني، وهذا النوع من العلمنة، حسب بوبيرو، علمانية مزيفة؛ لأنها نقلت المبدأ العلماني إلى المجال العام؛ أي: المجتمع؛ مما جعلها تؤول إلى نوع من الاستبداد تجاه الأفراد والجماعات، حيث تتدخل في منع التعبير عن ذواتهم واعتقاداتهم وشعائرهم. بينما العلمانية في جوهرها هي مجرد حياد للسلطة السياسية. ومن مستلزمات هذا الحياد ألَّا تُمنع التعبيرات الثقافية والدينية من التمظهر في الحياة العامة.

تقوم أطروحة بوبيرو على تمييز جذري بين علمنة الدولة وعلمنة المجتمع. حيث يقبل العلمنة في المستوى الأول؛ أي: بمدلولها كحياد للدولة أمام مسائل الاعتقاد الديني، لكنه يرفض علمنة المجتمع؛ لأنها ستؤول إلى تدخل السلطة السياسية في اختيارات الأفراد وحرياتهم.

وهذا الموقف هو الذي جعل بوبيرو يرفض كل أشكال التضييق التي تطال المسلمين في فرنسا، حيث كان العضو الوحيد في لجنة ستاسي La commission Stasi، الذي رفض أن يوقع عام ٢٠٠٤م على قانون منع الرموز الدينية (التي كان المقصود منها أساسًا هو الحجاب)، كما رفض عام ٢٠١٠م الموافقة على قانون منع النقاب. وكل هذه المواقف وغيرها كان منطلقها عند بوبيرو هو الفلسفة العلمانية ذاتها، التي هي في نظره، محايدة أمام المسائل الدينية والاعتقادية، وحافظة للحريات الشخصية، ولذا ناهض التوجه اليميني لأنه في نظره ينتهي إلى تقديم تصور محرف للعلمنة.

من هنا فإن القارئ العربي الذي اعتاد على أن يقرأ معالجات لإشكالية العلمانية في سياق إثبات نفيها للدين، سيفاجأ بأن الإطار الذي يتنزل في هذا الكتاب؛ بل ويتنزل فيه النقاش الأوربي والغربي للعلمنة ليس جدلًا دينيًا بل

هو جدل سياسيٌّ... ولهذا لن يجد القارئ داخل هذا الكتاب نقاشات نظرية أو فلسفية؛ بل سيلقى تحليلًا دقيقًا لإشكالات الواقع السياسي الأوربي، والفرنسي بشكل خاص، على نحو يكشف عن مفارقاته وتناقضاته، مع استحضار أمثلة واقعية، يسعى من خلالها بوبيرو إلى المناداة بتصحيح الوعي، لتجاوز التضييق على التعبيرات والرموز الدينية. وهكذا تصير العلمانية أحد أهم المنظورات السياسية التي يمكن اتخاذها مرتكزا لحفظ الاختلافات الثقافية والدينية، وشرعنة وجودها في المجال العام.